

ليبيا: ينبغي لعملية الإصلاح الدستوري أن تضمن حقوق النساء والفتيات بشكل كامل

على السلطات الليبية تحسين حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في مسودة الدستور، وضمان مشاركتهن الكاملة بدون أية عوائق في عملية الإصلاح الدستوري، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين في [ورقة إحاطة](#) نشرتها اليوم.

في حين أنه [من المخطط أن تعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021](#)، لا يزال على السلطات الليبية تأسيس أطر عمل لتنظيم هذه الانتخابات، ولتعديل مسودة دستور عام 2017.

تقدم ورقة إحاطة اللجنة الدولية للحقوقيين عدداً من التوصيات المحددة لتطوير مسودة دستور عام 2017 قبل تقديمها للموافقة عليها، خصوصاً من خلال:

- إدراج عبارة محددة تضمن المساواة بين الرجال والنساء في ما يتعلق بحيازة الجنسية، وتغييرها، والاحتفاظ بها، ومنحها للأطفال، كما تمنع أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة بهذا الخصوص؛
- إدراج حكم يخص حماية النساء من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويلزم السلطات الرسمية بتبني التشريعات اللازمة لمنع هذه الأفعال، وتجريمها، والتحقيق فيها، ومتابعتها قضائياً، ومعاقبة مرتكبيها؛
- توضيح دور الشريعة كمصدر تشريعي، وضمان عدم تأثير هذا الدور على الاعتراف بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً للنساء والفتيات وحمايتهن.
- ضمان خضوع الدستور للقانون الدولي؛
- وتعزيز دور مؤسسات حقوق الإنسان المحلية وولايتها، بما في ذلك بالنسبة لحقوق النساء والفتيات.

"لقد تم تاريخياً إقصاء النساء من الحياة العامة في ليبيا، ولم تشكل حقبة إعداد مسودة دستور ما بعد القذافي استثناءً لذلك"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

"لن تقدم أية تسوية دستورية جديدة في ليبيا العدالة والسلام المستدام والاستقرار بدون المشاركة الفعالة للنساء، والاعتراف الكامل بحقوقهن وحمايتهن".

وضح المشاركون في مؤتمر برلين حول ليبيا، واللذين تم عقدهما في [كانون الثاني/يناير 2020](#) و [حزيران/يونيو 2021](#)، أهمية "تشجيع المشاركة الكاملة، والفعالة، والمجدية للنساء ... في كافة النشاطات التي تتعلق بالانتقال الديمقراطي في ليبيا، وفض النزاع، وبناء السلام."

حتى الآن، عملية الإصلاح الدستوري في البلاد قد فشلت في تحقيق هذه التطلعات، كما فشلت في تحقيق التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لضمان المساواة للنساء والقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات.

إذ يستمر تهميش النساء، عبّرت هيئات المجتمع المدني، وتحديدًا مجموعات حقوق النساء، عن قلقهم الشديد جراء استثنائهم من قبل هيئة صياغة الدستور، وعدم تضمينهم كجزء من المجتمع في هذه العملية.

في هيئة صياغة الدستور نفسها، تم تخصيص 6 مقاعد فقط للنساء من أصل 60، على الرغم من الاحتجاج ضد التمثيل غير الكافي لهن. لقد فشلت مسودة دستور عام 2017 في تعريف موقع الشريعة كمصدر للقانون في النظام القانوني المحلي بشكل واضح، مما تسبب في زيادة القلق من أن حقوق الإنسان للنساء والفتيات قد تتعرض للانتهاك نتيجة فرض تأويلات محددة للشريعة، وتحديدًا في قضايا الأحوال الشخصية.

يجب تعديل المواد 7 و 16 من مسودة الدستور لإزالة أية ذكر "للجنسية" كشرط للتمتع بالحق في المساواة، وعدم التمييز، بما في ذلك عند الحصول على الحماية القانونية. كما يجب ضمان أن يكفل الدستور كل الحقوق والحمايات لجميع الأفراد الواقعين ضمن الولاية القانونية للدولة، بما فيهم طالبي اللجوء، اللاجئين، المهاجرين، وأشخاص آخرين.

إن المواد 27 و 51 (3) من مسودة الدستور لعام 2017 تعزز الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي بما فيها الأدوار التي يتم إلحاقها بالنساء في المجتمع. ينبغي تعديل هذه المواد لضمان الالتزام الكامل بالقانون الدولي والمعايير الدولية.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org)
هاتف: +41-22-979-3817

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
[asser.khattab\(a\)icj.org](mailto:asser.khattab(a)icj.org)